annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الثورة اللبنانية ٢٠١٩

آذار/مارس ٢٠٢٠

حكومة عاجزة عن حماية أمن المواطن الصحي

التطورات على المستوى السياسي ١
التطورات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ١
انتهاكات على مستوى حقوق الإنسان ١
الكورونا في زمن التحول في لبنان - ديم أبو دياب ٢
تخلف لبنان عن سداد الدين السيادي: تحويل الخسارات إلى فرص - د. حسن شرّي ٣

التطورات على المستوى السياسي:

شهد شهر آذار من العام ٢٠٢٠ اضطرابات سياسية في لبنان مع تفاقم الانتقادات الموجهة الى حكومة غير قادرة على اتخاذ التدابير الصحية اللازمة في الوقت المناسب من أجل الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد. بدأت أول حالات من كورونا في الظهور في أواخر شهر شباط على مسافرين عائدين من دول موبوءة، وقد فشلت الحكومة في تعليق الرحلات الجويّة من هذه الدول، أو حتى في تحديد اجراءات وقائية وفحوصات طبّية جديّة في المطار للمسافرين العائدين. تردّد وزير الصحة في اتخاذ التدابير السريعة الآيلة الى حماية لبنان عبر اغلاق المعابر، فاستمرّت الطائرات التي تنقل حاملي الوباء بالقدوم الى لبنان والأمر نفسه بالنسبة للمعابر البريّة لمدة اسبوعين. وبنتيجة ذلك، انتشر الفيروس في كل ارجاء البلاد خلال أيام حيث أشار وزير الصحة في ٦ آذار/مارس ان لبنان لم يعد في مرحلة الاحتواء بل في مرحلة انتشار الفيروس. بالرغم من تزايد عدد الاشخاص المصابين كل يوم، أعلنت الحكومة متأخرة (يوم ١٥ آذار/مارس) حالة طوارىء صحية تمتد من ١٥ حتى ٢٩ آذار/مارس واقفال معظم المؤسسات الرسمية والخاصة، وتم تجديد هذه الحالة الى أسبوعين اضافيين، حتى ١٢ نيسان/أبريل. ومل يبدو خطيرا في مقاربات الحكومة للأزمة الحالية، هو نقص الشفافية لناحية مشاركة الأرقام والوقائع التي تتعلق بانتشار الفيروس بدقة، مما قد يعرّض صحة وسلامة معظم المواطنين للخطر.

لقد قام المواطنون والمحتجون والناشطون بحملة انتقادية عبر وسائل التواصل الاجتماعي طالت الحكومة والوزارات المعنية، من اجل حثهم على اتخاذ الاجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس والحد من انتشاره بهدف ضمانة صحة المواطنين. في الوقت الذي فشلت فيه الحكومة في اخذ اجراءات سريعة، قام ناشطون في بداية شهر آذار/مارس باطلاق حملة لتشجيع المواطنين على البقاء في منازلهم كنوع من الحجر، وكذلك قامت المجموعات التابعة للحراك بتعليق كل التجمعات والتظاهرات المخطط لها للحد من انتشار الفيروس. بالتاكيد، الحكومة غير جاهزة لمواجهة ازمة صحية نظرا الى ضعف نظام الرعاية الصحية في البلاد وغياب الخطط لدى لجنة ادارة الكوارث، الأمر الذي أدّى الى هشاشة مستوى الدولة في التعامل مع هكذا أزمات. بالرغم من أن صحّة المواطن يجب أن تكون أولوية، قد يعود تخاذل الحكومة والخيارات المحدودة التي طرحتها إلى التدخلات السياسية من قبل الأحزاب الكبرى وتردي الاوضاع المالية والاقتصادية.

التطورات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي:

لا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي صعب بالنسبة لمعظم اللبنانيين، الذين هم الآن أكثر عرضة للانتهاكات، وخاصة لحقهم في الصحة. في واقع الأمر، يغيب في لبنان نظام رعاية صحية شامل يمكنه ضمان خدمات ورعاية صحية مجانية وفعالة للمواطنين. حاليا مع انتشار فيروس كورونا، هناك مستشفى عام واحد فقط في بيروت مجهز جزئيا، يقدم خدمات مجانية للمرضى المصابين بالفيروس، بما في ذلك فحص الاختبار. وبينما لم تستكشف الحكومة بعد إمكانية تجهيز المستشفيات العامة في مناطق أخرى لعلاج المرضى المصابين مجانًا، تتقاضى المستشفيات الخاصة حاليًا مبالغ كبيرة لاختبار فحص الكورونا وترفض قبول الحالات الإيجابية في مستشفياتها. تأتي أزمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد في وقت تحوّلي وحرج للتأكيد على المطالب الرئيسية للثورة التي تشمل خطط الحماية الاجتماعية الجديدة والرعاية الصحية العامة المجانية للجميع.

بالإضافة الى ذلك، تزداد المناقشات حول تدخل محتمل لصندوق النقد الدولي، والذي يمكن أن يوفر بضع مليارات من الدولارات الأمريكية لتعزيز الأنشطة الاقتصادية في البلاد، خاصة بعد قرار الحكومة في ٧ اذار/مارس بالتخلف عن سداد ديون سندات اليوروبوندز لأول مرة في تاريخ لبنان، والتي كانت مستحقة في ٩ اذار/مارس. وبتاريخ ٢٣، أعلنت الحكومة اللبنانية التوقف عن سداد كل سندات الديون بالعملة الأجنبية (يوروبوند) المستحقة عليها، والبالغة قيمتها نحو ٣٠ مليار دولار وتمتد آجالها حتى عام ٢٠٣٧، في خطوة غير مسبوقة تندرج تحت عنوان «الامتناع القسري» عن الدفع، تمهيداً لإعادة هيكلة الدين العام.

في الحالات العادية، يعني تدخل صندوق النقد الدولي المزيد من التدابير التقشفية وقبضة أكثر صرامة على الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية وربما الرعاية الصحية أيضًا. وبالتالي، يتزايد الخوف بين الأشخاص المحرومين من حقوقهم الاجتماعية الأساسية واللائقة والمهددون بصحتهم حاليًا، وخاصة نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاطئة التي اعتمدتها جميع الحكومات السابقة، والتي يمكن أن تزداد سوءًا نتيجة تدخل صندوق النقد الدولي. والجدير ذكره أن لبنان وفق حصته في الصندوق لا يتمكن من الحصول على أكثر من ٩٠٠ مليون دولار كحد اقصى ولكن المعاملة الخاصة التي قد يحظى بها قد ترفع المبلغ الى ٩ مليارات دولارات، وهو مبلغ غير كاف فالتقديرات كلها تشير الى حاجة لبنان الى ٢٠ الى ٢٥ مليار ليخرج من الازمة التي يعيشها.

علاوة على ذلك، تم مؤخرا تعميم مشروع قانون جديد لتشريع ضوابط رأس المال التي تطبقها البنوك حاليا بشكل استنسابي وغير رسمي، وخاصة فيما يتعلق بسحب الأوراق النقدية بالعملات الأجنبية والمحلية. يحتوي مشروع القانون على العديد من الإصدارات والتغييرات ولم يُحوَّل إلى البرلمان حتى وقت كتابة هذه النشرة. يوفر مشروع القانون مزيدًا من السلطة لحاكم مصرف لبنان، وللبنوك أيضا المخوّلة تحديد حدّ لسحب العملة الأجنبية وفق رؤيتها، ما سيزيد بالتالي من التداعيات على صغار المودعين الذين سيظلّون عرضة للقرارات والتعاميم الاستنسابية. ولربما تأثرت بعض التغييرات التي أدخلت على مشروع القانون هذا بالقرار الذي اتخذه المدعي العام المالي اللبناني في ٥ آذار/مارس بتجميد أصول حوالي ٢٠ مصرفًا وكبار المديرين التنفيذيين المتهمين بتحويل الأموال إلى الخارج خلال إغلاق البنوك لمدة أسبوعين بعد ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ولبيع سندات اليورو التي تملكها والمستحقة في ٩ آذار/مارس لصالح الصناديق الأجنبية. ولكن سرعان ما أوقف قاضٍ قرار المدعي العام.

وقد خصّص حاكم مصرف لبنان مؤخراً ٧ مليارات دولار للمصارف للحصول على قروض بالدولار بفائدة صفر٪ على أن تقرضها بدورها للقطاع الخاص، تستفيد منها بنسبة صفر٪ المؤسسات المستمرة بدفع رواتب موظفيها، علما ان الحاكم أصدر تعميما حدّد فيه سعر صرف الليرة الجديد بـ٢٠٠٠ ليرة للدولار، لكنه غير قادر على ضبط سوق الصيرفة الموازي للالتزام بهذا السقف، فيتم تداول العملات بحدود الـ٣٠٠٠ ليرة للدولار. فبأي سعر صرف سوف تلتزم المصارف؟ الجواب غير واضح لان الحاكم لم يحدّد باي سعر سوف تلتزم المصارف كما انه لم يلزمها بالاقراض بالدولار، فهي سوق تقرض بالليرة وتستفيد من الفارق لتزيد ملاءتها.

انتهاكات على مستوى حقوق الإنسان:

في ظل الظروف الراهنة، وجّه الناشطون نداءاتهم لمكافحة انتشار فيروس كورونا، وكان للطبيب هادي مراد أثناء ظهوره في برنامج تلفزيوني انتقاد للتدابير التي اتخذها وزير الصحة، كما فضح بعض انتهاكات الوزارة والوزير نفسه الذي سعى لترويج الأدوية والمنتجات الإيرانية غير المعتمدة في السوق اللبنانية. بنتيجة هذا التصريح، تقدم وزير الصحة بشكوى ضد الطبيب وحاول سحب اذن مزاولة المهنة في خطوة مستهجنة.

على الرغم من اعلان حالة التعبئة العامة أو الطوارئ الطبية، واصلت السلطات اللبنانية استدعاء النشطاء بتهم تتعلق بحرية التعبير وعلى غرار منشورات شاركوها على حساباتهم الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي وانتقادات موجهة للحكومة والقادة السياسيين. ويسعى وزير الصحة السابق لمحاكمة محامٍ بارز وناشط حقوقي الذي اتهمه بسوء السلوك الطبي، وكذلك تم استدعاء ناشط آخر للتحقيق في ١٩ آذار/مارس بتهم تتعلق بحرية التعبير (تم ارجاء الجلسة إلى ما بعد ٢٩ آذار/مارس).

والأكثر خطورة كان ليل ٢٧ مارس/آذار حيث قامت الأجهزة الأمنية بازالة وتدمير خيم الاعتصام الدائم في ساحة الشهداء في بيروت بالقوة ومحاولة توقيف عدد من المعتصمين، وذلك وفقا للقرار الصادر عن الحكومة في ٢٦ من الشهر بمنع «الخروج والولوج الى الشوارع والطرقات» بعد الساعة السابعة ليلًا. ولكن لا ينطبق هذا القرار على المعتصمين المتواجدين في الساحات العامة بشكل دائم، وفرضا أنه ينطبق، ان السلطات لم تنذر المعتصمين مسبقا لكي يتمكنوا من الانتقال الى أماكن سكنهم ولم تمكنهم من اخذ اغراضهم الخاصة وعرّضتهم بالتالي لخطر التوقيف والقمع.

الكورونا في زمن التحول في لبنان

ديم أبو دياب
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

يشهد لبنان منذ عام ٢٠١٨ تقريبًا أزمة اقتصادية ومالية حادة أدّت إلى ركود كامل في ٢٠١٩ وحاليًا في ٢٠٢٠. أمّا أنظمة الضمان الاجتماعي فقد فشلت لعقود في اعتماد مقاربة مبنية على حقوق الإنسان وتضاءلت خدماتها في الآونة الأخيرة نتيجة الأزمات. وقد جاء في أحدث مسح للقوى العاملة والأحوال المعيشية في لبنان (LFHLCS) أن ٤٤٪ من السكّان لا يستفيدون من أي نظام للحماية الاجتماعية بينما تقف الدولة عاجزة أمام انتشار فيروس الكورونا الجديد وتأمين الرعاية الصحية للمواطنين من ضمن الضمانات الاجتماعية الأساسية الأخرى.

في ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ الطبية الملزمة لمدة أسبوعين، مع ارتفاع مخاطر ضمان حصول المواطنين على الدخل الأساسي والوصول إلى الرعاية الصحية العامة الضعيفة أصلًا بسبب استمرار الركود الاقتصادي.

فالبلاد تمرّ بالفعل في ركود عميق أدّى إلى تضرر القطاع الخاص بشكل كبير، فأُغلقت آلاف الشركات، وخُفّضت رواتب الموظفين، ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ما يقدر بـ٤٠٪ مع فقدان أكثر من ٢٢٠ ألف وظيفة في القطاع الخاص منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وقد كانت نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي والنوادي الليلية ومحلات الحلويات قد أعلنت عن إغلاق حوالي ٧٨٥ شركة في قطاع الأغذية والمشروبات بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ وشباط/فبراير ٢٠٢٠، منها ٢٤٠ مؤسسة في شهر كانون الأول/يناير وحده. هذا بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في تدفّق العملات الأجنبية إلى الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، مما يضر بميزان المدفوعات، ولسوء الحظ، سوف تستمر هذه الأرقام في التدهور بوتيرة سريعة نظرًا إلى انتشار فيروس كورونا الجديد ووقف شبه تام لمعظم الأنشطة الاقتصادية. فكيف يمكن للنظام اللبناني الهش والحكومة اللبنانية التعامل مع انتشار الفيروس وضمان وصول الناس إلى الحماية الاجتماعية بما في ذلك الرعاية الصحية وتأمين الدخل؟ بحسب المسح أعلاه، فإن ٥٥٪ من العمال اللبنانيين ينضوون في وظائف غير رسمية، ولا يمكنهم بالتالي الحصول على ضمانات الحماية الاجتماعية. وبالنظر إلى حالة الطوارئ الحالية - والتي قد تستمر لوقت طويل، لن يتمكن هؤلاء العمال من استئناف أنشطتهم وإعالة أنفسهم وأسرهم؛ فقد أصبحوا أكثر عرضة للخطر وسط انتشار الفيروس. لذا، يفترض أن تتخذ الحكومة تدابير جديدة في هذه الأوقات العصيبة، بما في ذلك الدخل الأساسي الشامل الطارئ الذي حث عليه الخبير المستقل في المفوضية السامية لحقوق الإنسان المعني بآثار الديون الخارجية وحقوق الإنسان، وعبّر عنه عدد من الاقتصاديين والخبراء في لبنان الذين قدّموا للحكومة مسودات لخطط عملية تهدف لتوفير بدل شهري للفقراء والأكثر ضعفًا بعد انتشار فيروس كورونا الجديد.

كما يعاني لبنان من ديون غير مستدامة تضخّمت بمعدّلات كبيرة لتصل حاليًا إلى حوالي ٩٠ مليار دولار أميركي أي ما يقرب من ١٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ازداد عبء خدمة الديون نتيجة ارتفاعها الكبير مع محدودية خيارات الخروج منها (أنظر، أزمة الديون: حقائق وطريقة ممكنة للخروج منها)، مما يعني تقلّص قدرة الحكومة اللبنانية على التعامل مع الأزمة الصحية نتيجة ارتفاع قيمة متطلبات خدمة الديون.

ولكن في خضم الأزمة المالية الحالية، اتخذت الحكومة قرارًا جريئًا في ٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ بالتخلف عن سداد الديون لأول مرة في تاريخ البلاد وتحديدا ديونها بسندات اليورو بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي ، والتي استحقت في ٩ آذار/مارس. وأعلنت وزارة المالية في ٢٣ آذار/مارس أن لبنان سيتوقف عن سداد جميع الديون بالعملات الأجنبية لسندات. هذه الخطوات المشجعة ضرورية من أجل تخصيص الاحتياطيات المنخفضة أصلاً والمتبقية بالعملة الأجنبية المتاحة في البنك المركزي (BDL) للنفقات الأساسية في الحماية الاجتماعية على خدمة الديون، لكنها في الواقع جاءت متأخرة وعرّضت للخطر أي مزايا محتملة. وهذا يضاف إلى استمرار غياب خطة واضحة لإعادة الجدولة، يُفترض أن تكون متسقة وشفافة وأن تنتج عن مشاورات طويلة مع مجمل الفئات اللبنانية

ويقتضي أن تتضمن بعض الإجراءات المطلوبة تنفيذ إصلاحات أساسية على ديون الدولة، مثل اقتطاع جزء كبير منها عن طريق التفاوض على إعادة هيكلتها وبالتالي تحفيز استدامتها. على المدى القصير، على هذه الجهود دعم زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة الأساسية ووقف أي تدابير تقشفية محتملة في الحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، على وزارة العمل التعاون الوثيق مع النقابات والجمعيات العمّالية لتحديد انعكاسات هذه الأزمة الصحية على القوى العاملة، ووضع خطة عمل هادفة للتخفيف من جميع المخاطر واحتواء الآثار المرتبطة بالأزمة. ويجب على وزارة الشؤون الاجتماعية مراجعة برنامجها الوطني لاستهداف الفقر (NPTP) بالكامل، ليعكس أحدث الأرقام والأوضاع، وإعادة توجيه خدماته. كما يجب أن تشمل التدابير تزويد جميع المستشفيات العامة بالأدوات المناسبة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ودعم الأسر الأكثر فقرًا وضعفًا على المستوى الوطني، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين.

أما على المدى الطويل، لا بد من اتخاذ تدابير تحويلية تنعكس في رؤية اقتصادية واضحة وشاملة، قادرة على وضع لبنان في مسار مالي مستدام وتعزيز القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد كالصناعة والزراعة، وحماية الضمانات الاجتماعية بشكل متساو وغير مشروط للجميع، بما يتماشى مع حقوق الإنسان. سيتطلب هذا التحول إرادة سياسية قوية ومبادرات جريئة من حكومة مستقلة بحق ومجهزة بخبراء حقيقيين قادرين على التعامل مع الأزمات والتغلب عليها، مع الحفاظ على حياة كريمة للجميع؛ وبالتالي سيستمر صوت ودور الشعب والثورة إلى أن يتحقق التغيير.

تخلف لبنان عن سداد الدين السيادي: تحويل الخسارات إلى فرص

د. حسن شرّي،
أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، الجامعة اللبنانية الأميركية

نُشر هذا المقال لأول مرة باسم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية على مدونة الشبكة الأوروبية حول الديون والتنمية (يوروداد).

للمرة الأولى منذ تأسيس الدولة في ١٩٢٠، قرر لبنان التخلّف عن سداد ديونه، بعد أن اختارت الحكومة عدم تسديد سندات يوروبوند بقيمة ١,٢ مليار دولار أميركي المستحقة في ٩ آذار/مارس. وبالرغم من صعوبة التنبّؤ بالتعثرات المتعلقة بسداد الدين السيادي، لم يكن الأمر مفاجئًا في ظل المسار الاقتصادي غير المستدام السائد في البلد منذ عقد على الأقل. وكان رئيس الوزراء حسان دياب قد قدّر إجمالي الدين العام للبلاد بنحو ٩٠ مليار دولار أمريكي أو ١٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أكبر نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم بعد اليابان واليونان. وتأتي هذه الأرقام غير المستدامة للديون نتيجة أداء اقتصادي ضعيف، محليًا وخارجيًا، حيث سجّل البلد باستمرار، وعلى مدى ثلاثة عقود تقريبًا، عجزًا مزدوجًا في كل من الحساب الجاري والميزانية. استنادًا إلى بيانات وزارة المالية والأونكتاد، بلغ عجز الميزانية ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨، في حين كان العجز التجاري يحوم حول ٢٦ في المائة. ويُعزى الأداء الضعيف في جزء منه إلى سياسة الربط الثابت النقدية الطويلة الأمد، التي تعكس المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. يأتي التوقّف عن السداد والاقتصاد اللبناني على مفترق طرق، حيث يتم اختبار قدرة الدولة على توفير الدعم لمن هم أقل حظًا. فمن ناحية، حددت ميزانية الدولة لعام ٢٠٢٠ تخفيضًا قدره ٧٠٠ مليون دولار في الإنفاق، وذلك للحد من العجز. ومن ناحية أخرى، كشف تفشي جائحة الكورونا الاختلالات في نظام الرعاية الصحية، على الرغم من الجهود الهائلة للعاملين في مجال الصحة للتخفيف من المشكلة.

وهذا يطرح التساؤل حول ما ستكون عليه الخطوة التالية للبنان ومن سيتحمل العبء الأكبر، فهناك القليل من السيناريوهات المحتملة، والتي قد تتقاطع فيما بينها. أولًا، التوقّف عن السداد يعني الدخول فعليًا في عملية هيركَت (قصة شعر)، التي عادة ما تفترض تخفيض القيمة التي سيتم تسديدها للدائنين، لكنها قد تعني ضمنيًا إعادة هيكلة الدين بالدولار الأميركي لدى المصارف اللبنانية من خلال إعادة تصنيف الأصول المالية المقيّمة بالدولار إلى العملة المحلية، بهدف تخفيف الضغط على الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي. فوفقًا لجمعية مصارف لبنان، كانت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية (CAR)، التي تقيس قدرة البنك على تجنب الإفلاس وفقدان أموال المودعين، تقدّر بحوالي ١٥ بالمائة في نهاية عام ٢٠١٨، وهي نسبة مرغوبة. لذا، من المنطقي أن يتحمّل أصحاب المصارف، لا المودعين، تكلفة إعادة الهيكلة، ويصبح منطقيًا أكثر بالنظر إلى الثروات التي راكمتها المصارف نتيجة السياسات الاقتصادية منذ عقود وجولات الهندسة المالية التي أعطت الأولوية لمصالح رأس المال المالي على اعتبارات العدالة الاجتماعية.

لكن يقتضي التنبّه إلى التقارير المتداولة حاليًا التي تشير إلى أن المصارف اللبنانية قامت ببيع سندات اليورو إلى العديد من شركات الاستثمار الدولية والصناديق الانتهازية بأسعار مخفضة من أجل دعم سيولتها. وفي حين كانت نسبة الديون المملوكة محليًا التي يحتفظ بها الأجانب حوالي الثلثين في عام ٢٠١٩، فإن الصورة اليوم تبدو قاتمة إلى حد كبير، حيث نسبة الديون المملوكة للأجانب، بما في ذلك الصناديق الانتهازية، في ارتفاع دائم. هذا الأمر سيعرّض موقف لبنان في المفاوضات المستقبلية للخطر، مما يبرر أخذ الحذر منه. تشير الدلائل إلى أن الصناديق الانتهازية عادة ما تستهدف الديون السيادية المتعثرة للدول ذات القدرة الضعيفة على الدفاع القانوني، ثم تقوم بمقاضاتها من أجل استرداد أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد. من خلال أسلوب عملها المعتاد، تهدد هذه الصناديق بشكل كبير قدرة لبنان على إعادة هيكلة ديونه السيادية وتحويل الإنفاق الضروري الذي يهدف إلى ضمان حقوق الإنسان الأساسية، لا سيما في مجالات الصحة والمياه والغذاء والإسكان والتعليم. ورغم الجهود الدولية لإدماج شروط الإجراءات الجماعية (CAC) - الآلية التي تمنح السلطة للمدينين وتحد من قدرة الصناديق الانتهازية على تقويض إعادة هيكلة الديون السيادية - في عقود الديون، تبقى هذه الشروط محدودة، وهي لا تحمي الدول ذات السيادة سوى من الاستراتيجيات المعترف بها للصناديق الانتهازية وتتغاضى عن الخدع المالية الجديدة.

لكن قصة الشعر هذه لن تفي بالغرض، فقد صرّح نائب سابق لحاكم مصرف لبنان أن البلد يحتاج لخطة إنقاذ بقيمة ٢٥ مليار دولار تقريبًا من أجل تجاوز أزمته المالية. تحقيقًا لهذه الغاية (وثانيًا)، قد تقوم الحكومة بإعادة إنعاش خطة سيدر، المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات مع القطاع الخاص، الذي تعهّد بدعم اقتصاد لبنان المتعثّر من خلال تمويل تنموي بحدود ١١ مليار دولار أميركي. ولأسباب جيوسياسية بشكل رئيسي، ليس من المتوقّع أن يقوم أحد بضخ الأموال في عملية إنقاذ في الوقت حالي.

ثالثًا، وعلى الأرجح، قد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من خلال صندوق النقد الدولي الذي يأتي محملًا بشروط تركز على الاستدامة المالية، حيث يكون التقشف وخفض قيمة العملة من مكوناتها الأساسية. فبين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، قام الصندوق بفرض ما مجموعه ٣٣١ شرطًا على الدول العربية التي حصلت على القروض، اشتملت، من جملة أمور، على تخفيضات في الإنفاق الحكومي، ورفع ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض قيمة العملة. أمّا في لبنان، حيث الهياكل المؤسسية الهشة، فمن المرجح أن تؤدي هذه الشروط إلى تضخيم التكاليف الاجتماعية وإجبار أصحاب الأجور على تحمل العبء الأكبر من الإصلاحات.

ومع ذلك، قد يتمكن لبنان من تحويل أزمته الحالية إلى فرصة. في المدى القريب، يجب أن تكون مفاوضات إعادة الهيكلة مع الدائنين شفافة، وعلى الحكومة التنبّه لما تقوله القوى التقدمية والتأكّد من عدم تحمّل المودعين تكلفة إعادة الهيكلة. كما عليها تكثيف جهودها للدعوة إلى آلية عادلة متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون. وبالمثل، يجب أن تكون المفاوضات المحتملة مع صندوق النقد الدولي بشأن حزمة الإنقاذ شفافة وعلنية. ويجب ألّا تتناقض أي من الترتيبات مع الصندوق مع حق لبنان في التغيير الهيكلي الإيجابي، الذي يعزز قدرته التنافسية دون تدهور ظروف العمال. في الواقع، وخلافًا للرأي السياسي السائد، يحتاج لبنان إلى إجراءات تعزز الطلب الكلي ضمن ميزانية الدولة التقشّفية بالفعل والنمو المتعثر الذي تفاقم بسبب تفشي الجائحة. بموازاة ذلك، يجب إشراك مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني وكذلك النقابات والقطاع الخاص ووسائل الإعلام في حوار وطني لوضع استراتيجية شاملة من شأنها الإشراف على انتقال لبنان إلى نموذج اقتصادي أكثر عدالة.

The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.

P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon.
Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org
Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia